أهداف التّنمية المستدامة

إنّ أهداف السّياسات الاقتصاديّة لمختلف نماذج التّنمية لا تزال قاصرة عن مواجهة المشكلات الاقتصاديّة الّتي تعاني منها البلدان النّامية خاصّة وانّ هذه البلدان استمرّت لفترة طويلة تعتمد على الوصفات المستوردة وابتعاد الآراء والأفكار والنّظريّات عن الواقع العمليّ وعدم استطاعتها اقتراح حلول عمليّة للمشاكل الاقتصاديّة المتفاقمة، وحاول بعض العلماء خلق بعض الميزات الأخرى للبيئة المحلّيّة الّتي تؤدّي إلى ثقافة سياسيّة أكثر غير التّقليديّة الّتي هي داعمة للحركات الاجتماعيّة والاقتصاديّة بمعنى أنّه لا يوجد اكتمال للنّماذج التّنمويّة في حال إهمال الجوانب الثّقافيّة" بالرّغم من عدم قدرة هذه الأهداف على تحقيق الغايات المنشودة إلّا أنّها لكلّ نموذج للتّنمية يضع أهداف بعيدة المدى يعمل جاهد ا صانعوا السّياسات على الوصول لها ومنها التّنمية المستدامة حيث تعدّدت أهدافها الّتي ألزمت الحكومات نفسها بالعمل على تحقيقها، ويمكن لنا عرض أهداف التّنمية المستدامة فيما يلي:

أهداف التّنمية المستدامة في المحيط الحيويّ

تسعى التّنمية المستدامة إلى الحفاظ على النّظم البيئية، الّتي يعتمد عليها الإنسان في استمرار يته، وجعل العمليّات الّتي تحدث على هذه الموارد من أجول تحويرها واستخدامها عمليّات سليمة، تضمن عدم نضوبها وتكفل الزّمن اللازم لتجدّدها حيث تعتبر قضيّة الالتزام بالقضايا التّنموية وتكاليف الوصول إلى أهدافها عبئ ا لأغلب الاستثمارات وخاصّة في البلدان الفقيرة حيث تتسبّب في إضعاف العائدات على المدى القصير .لذلك لا بدّ من مشاركة قطاع الخدمات الماليّة إلى جانب القطاعات الأخرى الّتي تؤثّر على الاستثمارات بشكل غير مباشر من خلّال تأثيرها على سلوكيات واستراتيجيات الاستثمارات على سبيل المثال:

التّحليل الموالي: عند تقييم العوائد المحتملة والمخاطر من الأصول المختلفة وفرص الاستثمار الجديد ونوعيّة ومدى تقيم التّكلفة البيئية للمشاريع.

التّصنيف الائتماني: عند تحديد مخاطر التّصنيف الائتماني للصّكوك الّتي تموّل الدّيون مثل القروض والسّندات، حيث تعتمد أ غلب الاستثمارات على القروض في تمويل استثماراتها. التّأمين واعادة التّأمين: عند تحديد المخاطر والالتزامات طويلة الأجل. وتساهم العلاقات داخل المجتمع في تحسين ظروف البيئة المحيطة من خلّل توزيع المخاطر المحتملة بين مكوّنات المجموعات الاجتماعيّة ومن خلّل حلّ المشاكل النّاتجة عن الملكيّة المشتركة فكلّما كانت الرّوابط الاجتماعيّة قويّة أدّى ذلك إلى حماية الإدارة المشتركة للملكيّة الجماعيّة وقد اعتبر رأس المال الاجتماعيّ هو الحلقة المفقودة في التّنمية الّتي يجب العمل على إكمال ارتباطها بمكونات الاستدامة.

أهداف التّنمية المستدامة في المحيط التّكنولوجيّ :

تسعى التّنمية المستدامة لاكتشاف واستخدام وسوائل تقنيّة ذات أضرار بيئية محدودة، وتهدف لإعادة تدوير الموادّ والنّفايات والاستفادة منها في مجالات الطّاقة والصّناعة، بالإضافة إلى ترشيد وتحسين اختيار مواقع المشروعات الصّناعيّة، وجعل كلّ مشروع يعالج نفاياته ومخلّفاته، بالإضافة الى الاستفادة من التطورات السّريعة للتكنولوجيا الحيويّة والتّكنولوجيا الرّقميّة حيث يتوقّع تغيّرا كبيرا في هيكل الإنتاج ونوعيّته والزّمن اللازم للإنتاج مع اختراعات جديدة مثل الطّابعات الرّقميّة ثلاثية الأبعاد الّتي يمكن أن تتيح المجال لإنتاج عدد من المنازل في ساعة واحدة فقطّ وقس على ذلك. ويعدّ التّغيّر الايجابي لمعدّل استخدام التّكنولوجيا في الوصول إلى أهداف محدّدة من خلّال مجموعة المعارف والمهارات له تأثيرا ت مباشرة على النّشاط الاقتصاديّ الكلّيّ وضمان استخدام هذه المهارات والخبرات بشكل يكفل عدم وجود إقصاء اجتماعي الّذي يعكس بوجوده مزيد من الجرائم والعنف وانهار المجتمع، أيّ أنّ التّكامل بين مكوّنات التّنمية المستدامة شديد الحساسيّة لأيّ تغيّر.

أهداف التّنمية المستدامة في المحيط الاجتماعيّ

هناك أهداف للتّنمية المستدامة في المحيط الاجتماعيّ وهناك دور لرأ س المال الاجتماعيّ في عمليّة التّنمية بسبب تحفيزه الآثار المترتّبة على القضايا الاجتماعيّة وتعمل التّنمية المستدامة كطريقة تفكير بالسّعي للوصول للتّوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسيّة، وتحقيق العدالة الاجتماعيّة بين الأجيال من حيث نصيب كلّ جيل في الموارد الطّبيعية والماديّة المتجدّدة وغير المتجدّدة، وترشيد استخدام كافّة الموارد ووضع أولويّات لاستخداماتها كافّة، بالإضافة إلى التّعاون الدّوليّ والإقليميّ لمواجهة متطلّبات البيئة ومشاكلها.

وبالتّالي فالمشاركة الشّعبيّة الواسعة في تخطيط وتنفيذ ورقابة السّياسات الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية على الصّعيد المحلّيّ والإقليميّ وعلى مستوى الدّولة له مساهمة كبيرة في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة بما يوفّره من علّقات اجتماعيّة ذات ثقة عالية تسمح بإمكانيّة تدفّق المعلومات بين

العوامل الاقتصاديّة بشكل أفضل مثل توفّر الموادّ والعمالة؛ وتوفّر الثّقة المتبادلة في المجتمع تحدّ من الحاجة إلى البحث عن مصداقيّة المعلومات من أجل العمليّة التّنمويّة وبالتّالي تحدّ من التّكاليف والرّوابط الاجتماعيّة بين كلّ من الأفراد والمنظّمات والحكومات تقلّل من الحاجة إلى وجود الرّقابة . العامّة المعلنة ويرى الباحث بأنّ الاتّفاقيات الطّوعيّة بين أفراد المجتمع مثال التّنظيم الذّاتيّ يكون أكثر كفاءة وقدرة على المحافظة على بقاء واستمرار الاستدامة في التّنمية، وعلى الرّغم من تقسيم الأهداف إلى عودّة فرع غير أنّه بهدف فهم كلّ هدف على حدى؛ وهي بالحقيقة مجتمعة متكاملة يمكن الوصول إليها عن طريق العمل الجماعيّ في الجانب الدّوليّ والجانب المحلّيّ المتمثّل بالحكومات الوطنيّة، بحيث لا يمكن تحقيق استدامة بيئية وهناك فقر في المجتمع حيث سيعمل الفقراء دوما على خرق القوانين بهدف تلبية احتياجاتهم وسيعارضون كلّ سياسة لم تنبع من احتياجاتهم الأساسيّة والشّكل السّابق يوضح ضرورة إيجاد الرّوابط بين تكامليّة الأهداف وتحقيق كلّ هدف بالإضافة إلى البحث عن روابط بين التّكامل الإقليميّ والتّنمية المستدامة على الصعيد الوطنيّ فعند دارسة التّنمية المستدامة يعتبر النّموّ الاقتصاديّ وسيلة لرفع مستوى معيشة أفراد المجتمع، أي التّأثير بشكل مباشر في الطّبقات الّتي تعاني من الفقر، مع توفير التّعليم للجميع، وتأمين الخدمات الصّحّيّة والتّغذية الكافية، وتعزيز القدرات البشريّة، وزيادة الإنتاجيّة، وبالتّالي تعزيز النّموّ الاقتصاديّ في وقت لاحق، وسوف تساهم تنمية القدرات البشريّة مرّة أخرى لرفع مستوى المعيشة وكلّما زا دت الرّوابط بين مكوّنات المجتمع كنّا على درجة من الفاعليّة في تحقيق أهداف برامج التّنمية وضمان استمراريّتها، لأنّه لا يمكن ضمان أنّ جيلين آخرين يمكن أن يلتزما بتحقيق الاستدامة ويمكن لنا توضيح موا سوبق من خلّل الشّكل، وعلى الرّغم من أهمّيّة هذه الرّوابط بين النّموّ والتّنمية غير أنّ هذه الرّوابط ليست تلقائيّة بل يجب على الحكومات المحلّيّة من خلّل السّياسات المحلّيّة والخارجيّة أن تلعب دورا فعّالا في إنشاء وضمان هذه الصلة أي أنّ السّياسات الحكوميّة يجب أنّ تؤثّر على كلّ من النّموّ الاقتصاديّ وإمكانية تحقيق التّكامل الإقليميّ لضمان الوصول بأهداف التّنمية إلى الاستدامة.

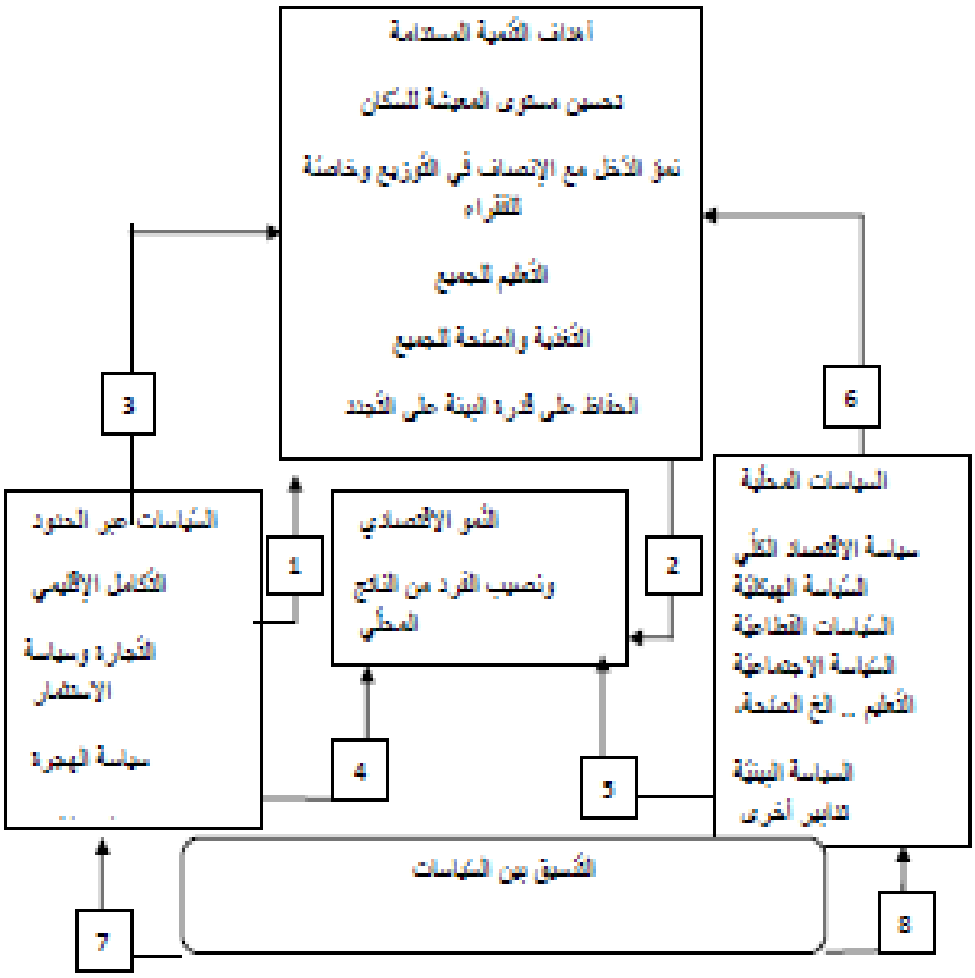

الشكل التّنسيق بين التّكامل الاقتصادي والتّنمية المستدامة*1*

الفرع الثاني : مبادئ التنمية المستدامة :

تقوم التنمية المستدامة على مجموعة مبادئ تشكل الركائز التي تستند إليها في تحقيق إست ا رتيجيتها الهادفة إلى تحقيق تنمية و رفاه الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال الآتية تلبية حاجياتهم، و تتمثل أهم هذه المباد ئ في :

أولا : مبدأ الاحتياط : عرف القانون الدولي للبيئة منذ السبعينيات، تطورا ملحوظا لمسايرة

مختلف الأخطار الجديدة، فبعدما كان مجرد قانونا يتخذ عادة في حالات الاستعجال لمواجهة

الكوارث، دخل مرحلة جديدة إذ أصبح قانونا موجها أيضا نحو المستقبل في إطار التنمية المستدامة .

و في هذا السياق ظهر مبدأ الحيطة و الذي بموجبه يجب على الدول اتخاذ التدابير اللازمة

لاستدراك تدهور البيئة، حتى في حالة غياب اليقين العلمي القاطع حول الآثار الناجمة عن الأنشطة المزمع القيام بها، فالضرر الذي يسعى مبدأ الاحتياط إلى منع وقوعه هو ضرر يستعصى على المعرفة العلمية المتاحة أن تؤكد وقوعه أو تحدد آثاره و نتائجه على البيئة إذا ما وقع، أي أن يكون هناك عدم وجود يقين علمي فيما يتعلق بماهية الضرر

فمبدأ الحيطة يتصف بميزة التسبيق و التوقع و هو بذلك موجه كليا أو جزئيا نحو المستقبل، و استنادا للمعطيات العلمية الحالية يجب العمل قبل الحصول على أي دليل لاحتمال تحقق الضرر

و من الناحية القانونية فمبدأ الاحتياط منصوص عليه ضمن المبدأ الخامس عشر من إعلان ريو حول البيئة و التنمية- و الذي تتم الإشارة إليه في ما بعد ضمن أغلبية الاتفاقيات الموقعة بمناسبة، أو بعد انعقاد مؤتمر الأرض- و هو بذلك يعطي معنى أولي للمبدأ على أنه لا يحتج بالافتقار إلى اليقين العلمي، كسبب لتأجيل اتخاذ تدابير احتياطية لحماية البيئة، كما تم النص عليه أيضا من قبل المشرع الجزائري و ذلك في المادة 2272 المتعلق بحماية البيئة في إطار التنمية المستدامة و كذا المادة 21 من - من القانون 22 القانون المتعلق بالوقاية من الأخطار الكبرى و تسير الكوارث في إطار التنمية المستدامة

ثانيا : مبدأ المشاركة :

التنمية المستدامة عبارة عن ميثاق يقر بمشاركة جميع الجهات ذات العلاقة في اتخاذ قرارا ت جماعية من خلال الحوار، خصوصا في مجال التخطيط و وضع السياسات و تنفيذها، فالتنمية المستدامة تبدأ في المستوى المحلي، و هذا يعني أنها تنمية من أسفل، يتطلب تحقيقها بشكل فاعل توفير شكل مناسب من أشكال اللامركزية، و التي تمكن الهيئات الرسمية و الشعبية بوجه عام من المشاركة في خطوات إعداد و تنفيذ و متابعة خطط التنمية

ثالثا : مبدأ الإدماج :

لم يكن من المتعارف عليه في السابق إعتماد الإعتبا ا رت البيئية والإجتماعية كجزء من المعطيات التي يتم بناء عليها تصميم الخطط الإقتصادية الإنمائية، إلا انه أصبح من الواضح بأن وضع

الإعتبا ا رت البيئية في حسابات المخططات الإنمائية بما في ذلك تقييم الآثار البيئية للمشروع قبل البدء في تنفيذه يعطي أبعادا جديدة لقيمة الموارد واستخدامها على أساس تحليل التكلفة والفائدة وكيف يمكن المحافظة عليها، فضلا عما سيعود عن ذلك من فوائد اقتصادية، بالإضافة طبعا لتحقيق هدف المحافظة

إذ أنه عندما يتعلق الأمر بحماية البيئنة، فإن الوقاية تكون أرخص كثيرا وأكثر فعالية

من العلاج حيث تسعى معظم البلدان الآن إلى تقييم تخفيف الضرر المحتمل من

الإستثما را ت الجديدة في البنية التحتية، وباتت تضع في الحسبان التكاليف والمنافع النسبية

عند تصميم إست ا رتيجيتها المتعلقة بالطاقة، كما أنها تجعل من البيئية عنصر ا فعالا في إطار

السياسات الإقتصادية والمالية والإجتماعية والتجارية والبيئية.

وفي الإطار القانوني نلمس هذا المبدأ ضمن الفصل الثامن من جدول أعمال القرن07 في المتطلبات الرئيسية اللازمة لدمج الأبعاد البيئية عند صنع القرار، بما في ذلك المسائل المتعلقة بدمج البيئة والتنمية على مستويات السياسة والتخطيط والإدارة، والإطار القانوني والتنظيمي ذي الصلة والاستخدام الكفء للأدوات الاقتصادية وحوافر السوق، وكذلك التوصية بإنشاء نظام محاسبي جديد يتضمن تلك الاعتبارات.

رابعا: : مبدأ الملوث الدافع :

يعد مبدأ الملوث الدفع من بين أهم المبادئ القانونية التي تحقق التنمية المستدامة بشكل كبير و فعال، كونه مرتبط بالجانب الإقتصادي للنشاطات الملوثة، و يهدف إلى تحميل التكاليف الإجتماعية للتلوث الذي تحدثه ك ا ردع يجعل المؤسسات المتسببة في التلوث تتصرف بطريقة تنسجم فيها آثار نشاطاتها مع التنمية المستدامة التي تعتبر النموذج الوحيد المقبول من غالبية الدول إن لم تكن كلها .

و قد عرف هذا المبدأ على المستوى الدولي إبتداء منذ السبعينيات من القرن الماضي، حيث تم النص عليه لأول مرة سنة 2791 كتوصية من منظمة التعاون و التنمية الإقتصادية، و ذلك بموجب الإتفاق الذي حدث بين أعضاء هذه المنظمة حول وضع سياسة تنمية قائمة على أساس هذا المبدأ، و يقصد به حسب توصيه هذه المنظمة ، جعل التكاليف الخاصة بالوقاية و مكافحة التلوث تحملها السلطة

العامة على عاتق الملوث و امتد تأثير هذا المبدأ إلى القوانين الداخلية للدول و منها القوانين الج ا زئرية، حيث أقره23 المتعلق بحماية البيئة في إطار - المشرع الج ا زئري ضمن المادة 30 من القانون 30

التنمية المستدامة، و تم تطبيقه و تكريسه من خلال العديد من قوانين المالية . إن تطبيق مبدأ الملوث الدافع يتسم بالمرونة، فهذا المبدأ يمكن إنفاذه تشريعيا بوسائل ج ا زئية أو مدنية أو إدارية أو حتى مالية، و يبرز ذلك من خلال فرض العقوبات الج ا زئية و المالية على الملوث و وضع قواعد فعالة للمسؤولية المدنية عن الإض ا رر بالبيئية تلائم خصوصيات الضرر البيئي و المسائل الفنية و القانونية المرتبطة به، كما يمكن إعمال المبدأ إداريا من خلال نظام الترخيص المسبق للأنشطة المختلفة و فرض إج ا رء د ا رسات تقييم الأثر البيئي لتلك الأنشطة مع ما تقتضيه تلك الد ا رسات من تكاليف مالية و خب ا رت تقنية، و كذا ف رض ما يسمى بالض ا رئب البيئية على إختلاف أنواعها.

الفرع الثالث :أبعاد التّنمية المستدامة

إنّ التّنمية المستدامة لا تركّز على الجوانب البيئية فقط، بل هناك تكامليّة وتداخل بين أبعادها بحيث تتفاعل جميعها من أجل تحقيق غايات التّنمية المستدامة المعروفة بالأهداف على جميع الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والمؤسساتية والشّكل التّالي يوضح التّداخل بين أبعاد التّنمية المستدامة. فهل الشّكل التّالي هو خير تمثيل للمكوّنات الرّئيسيّة للتّنمية المستدامة ؟

. حيث من النّظ رة الأولى يتبيّن أنّ الاستدامة ما هي إلّا إضافة الصّفة إلى التّنمية؛ أمّا بنظرة معمّقة فيكون لدينا تقاطع الأبعاد المكوّنة للتّنمية لتشكّل في المنتصف ما يمثّل التّنمية المستدامة وهذا يدلّ على إمكانيّة أن يكون هناك نشاطات اقتصاديّة بعيدة عن العلّقات الاجتماعية وغير متّصلة بالبيئة ويمكن أن يكون هناك علّقات اجتماعيّة بعيدة عن الموارد الطّبيعيّة..... الع

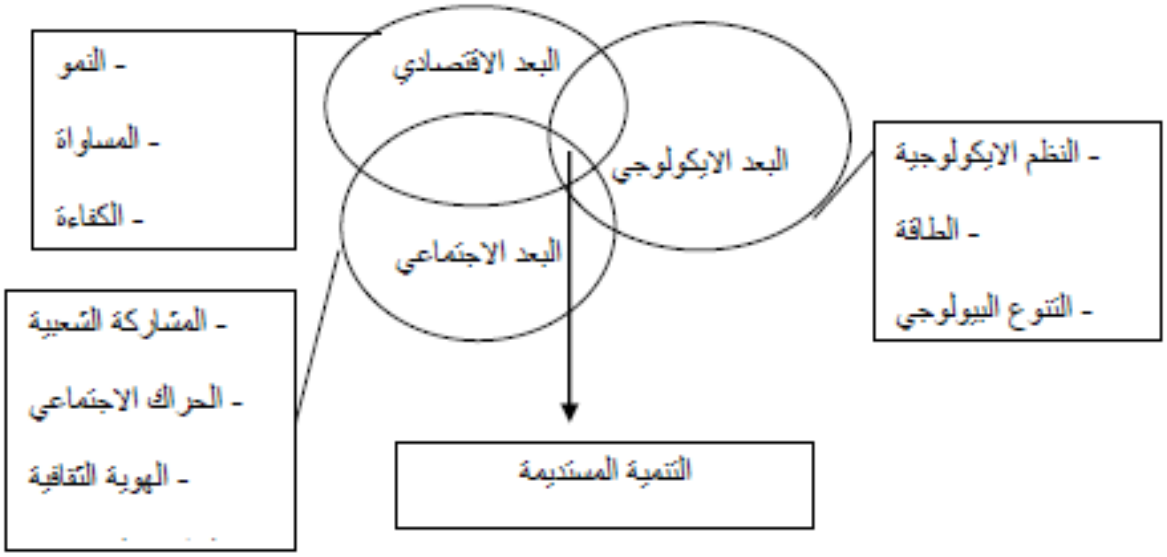

تداخل أبعاد عمليّة التّنمية المستدامة

فكان لابد من تغيّر الشّكل للتّغلّب على الانفصال بين المكوّنات؛ إلى الشّكل المتّحد في المركز

التّالي فهو يعبّر بشكل أفضل عن الاستدامة ومدى تداخل وتكامل الأبعاد المؤلّفة منها كما هو

مبين مجموعة من الأبعاد متّحدة المركز يمثّل النّظام الاقتصاديّ أصغر بعود، والثّواني يمثّل النّظام الاجتماعيّ بما في ذلك:

- مجال العلاقات الاقتصاديّة، وهذا هو النّظام الاقتصاديّ.
- مجال العلاقات الاجتماعيّة الّتي ليست جزء ا من النّظام الاقتصاديّ.

الجزء الثّالث هو البعد البيئي وتمثل مجموعة من الموارد ممّا يتيح للأبعاد الأخرى القيام بالوظائف الخاصة بهوا، لهذا السّبب فإنّه يشمل الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. ويجوب أن لا يغيّب عنوا أنّ تحقيق واحد من الأبعاد لا يعني بلوغ الآخرين ، ويكوون للإنسان الدور الفعال في تحديد نوعية علّقته مع الحدود الّتي يعمل بها ومن خلّلها ويساعد الإنسان في تحديد نوعية العلاقة من خلّل البعد المؤسساتي.

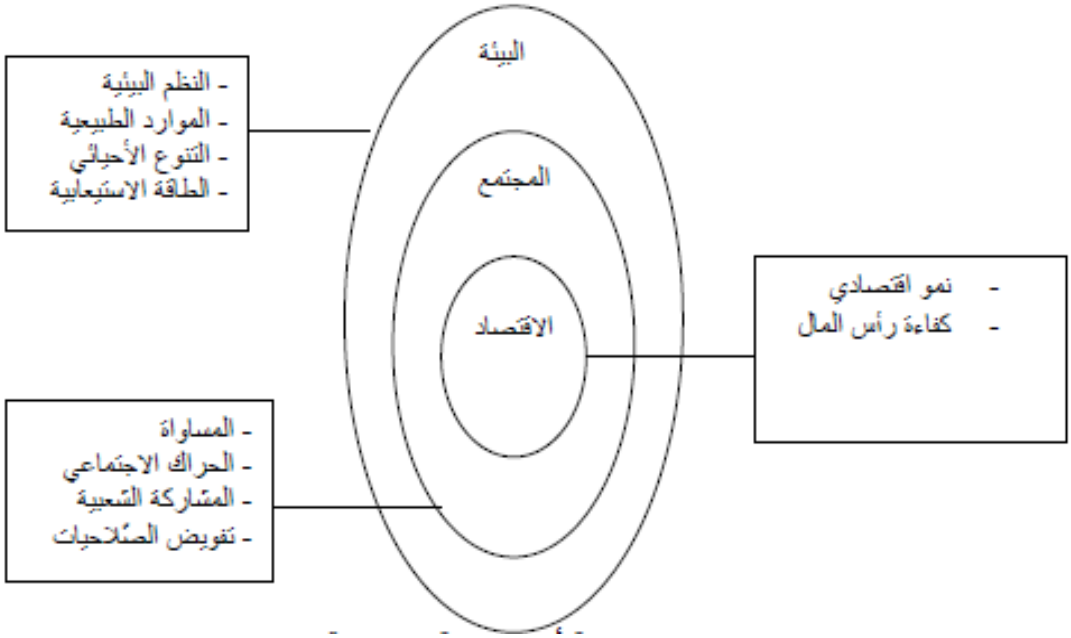

الشكل. تكامليّة أبعاد التّنمية المستدامة

المؤشّرات الكمّيّة والنّوعيّة لقياس التّنمية المستدامة

يحتاج صانعو القرار إلى معلومات وبيانات عن الواقع المدروس للمضيّ قدماً في تحقيق أهداف التّنمية المستدامة وتتضمّن هذه المعلومات نقاط القوّة والضّعف والتّداخلات بين مؤشّرات التّنمية المستدامة بحيث يتمكّن المقيمون من معرفة أثر السّياسات المتّبعة على استجابة مؤشّرات التّنمية المستدامة بهدف المعرفة الشّاملة بصحّة النّهج المتّبع في التّنمية، حيث تتطلّب التّنمية المستدامة ليس فقط تحقيق زيادة في الدّخل الفرديّ؛ بل تغيّر أنماط صنع القرار من خلال دمج أبعاد التّنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئية والمؤسساتية للوصول إلى أهداف التّنمية المستدامة لأنّ بعض المؤشّرات لم تعد كافية لدراسة التّداخلات الاقتصاديّة على مستوى الاقتصاد الكلّيّ.

لقد صدرت عام 1996 عن لجنة التّنمية المستدامة المنبثقة عن الأمم المتّحدة مجموعة مؤشّرات لقياس التّنمية المستدامة بلغ عددها 130 مؤشّر ويكون الحقّ للدّولة في اختيار ما يناسبها من المؤشّرات لتقيم التّقدّم المحرز في طريق الوصل إلى أهداف الاستدامة بحسب توفّر البيانات وتمّ تخفيض هذه المؤشّرات إلى 59 مؤشّر نتيجة الصّعوبة في الاختيار بينها، وتقدّم الأمم المتّحدة مجموعة من المؤشّرات الأساسيّة الّتي تضمّ أبعاد التّنمية الأربعة وهي:

1- المؤشرات الاقتصاديّة: 'Economic Indicators

إنّ زيادة الدّخل الفرديّ كان الهدف الأساسيّ للتّنمية؛ غير أنّ الأمر لم يعد مقبولاً، حيث تخفي الأرقام الكلّيّة أوجه التّفاوت بين الفئات[1]، كما أنّ هناك أهداف أخرى لا تقل أهمّيّة من جانب تحقيق التّنمية المستدامة مثال الخدمات الصّحّيّة والتّعليمية ومشاركة المرأة في النّشاط الاقتصاديّ غير أنّ النّتائج ليست إيجابية دائماً بل يمكن أنّ يكون هناك نتائج سلبيّة فمثال التّحسينات في الإنتاج الزّراعيّ قد يؤدّي إلى الإضرار واستنزاف الموارد ، وفيما يلي أهم المؤشّرات الاقتصاديّة:

1- نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ الإجمالي ويقيس مستوى النّاتج الاقتصاديّ الإجمالي النّسبي للسّكّان في بلد ما، وإنّ الأهميّة الاقتصاديّة لهذا المؤشّر تكون بتوضيح معدّلات النّموّ الاقتصاديّ وتحديد مستوى الإنتاج الكلّيّ وحجمه[2]. فإنّه لا يقيس مباشرة التّنمية المستدامة وإنّما هو مقياس مهمّ للغاية بالنّسبة للجوانب الاقتصاديّة والتّنمويّة لها؛ على الرّغم بأنّه لا يأخذ في الحسبان التّكاليف الاجتماعيّة والبيئية للإنتاج.

2- الصّادرات من السّلع والخدمات إلى الواردات ويبيّن هذا المؤشّر قدرة البلد على الاستيراد ومواجهة المنافسة وتحسين التّجارة ويزيد من القدرة والإنتاجيّة للاقتصاد في ظلّ المنافسة وزيادة الابتكار والمعرفة وتشجّع على الانتشار، وتعبّر عن درجة الانفتاح الاقتصاديّ[3].

3- تغيّر نصيب الفرد من استهلاك الطّاقة هو المؤشّر الّذي يقيس التّقدّم المحقّق في بلد أو منطقة بالانتقال إلى استخدام أنواع الوقود النّظيفة، ومساعدة في قياس الفقر في مجال الطّاقة، ولها أربع مؤشّرات ويعتبر نصيب الفرد من استهلاك الطّاقة التّجاريّة مؤشّراً على التّنمية الاقتصاديّة الشّاملة للبلد.

4- رصيد الحساب الجاري كنسبه مئويّة من النّاتج المحلّيّ الإجمالي وتدلّ هذه القيمة إذا كانت سالبة على أنّ البلد يكون في حالة مديونيّة، والعجز في الحساب الجاري يشير إلى وجود عدم استقرار في الاقتصاد الكلّيّ، والعجز المستمرّ يتطلّب تحولاً في المستقبل من خلال مزيج من زيادة الادّخار الخاصّ والعامّ وانخفاض قيمة سعر الصّرف، وربّما إعادة تقييم الالتزامات الخارجيّة.

5- الدّين إلى النّاتج المحلّيّ الإجمالي يتمثّل في قدرة البلد على تحمّل الدّيون.

6- مجموعة المساعدات الإنمائية المقدّمة وتمثّل مدى مساهمة البلد في إعانات التّنمية على المستوى الإقليميّ والدّوليّ.

تعكس المؤشّرات الاقتصاديّة مدى قدرة البلد في بناء قاعدة قويّة لتحقيق التّنمية المستدامة، ويعدّ مؤشّر نصيب الفرد من النّاتج المحلّيّ "" GDP من أهم المؤشّرات، إذ أنّه يعكس معدّلات النّموّ الاقتصاديّ للبلد، وعلى الرّغم من حاجة البلدان النّامية ومنها العربيّة إلى زيادة حجم الاستثمارات من اجل زيادة الطّاقات الإنتاجيّة للمشاريع وتطوير التّقنيّات الإنتاجيّة بما يتلاءم والتّقدّم التّكنولوجيّ، إلّا أنّ تلك البلدان تعمل لتكوين رأس المال كنسبة من حجم النّاتج المحلّيّ الإجمالي بشكل منخفض قياسا بالبلدان المتقدّمة والصّناعيّة، لذا يتطلّب زيادة التخصصات الاستثماريّة في مختلف القطاعات الاقتصاديّة من اجل المنافسة الاقتصاديّة للمنتجات المحلّيّة في الأسواق العالميّة.

2- المؤشّرات الاجتماعيّة: "Social indicators

تنطوي المؤشّرات الاجتماعيّة على العدالة الاجتماعيّة الّتي تعتبر واحدة من القيم الأساسيّة الّتي تقوم عليّها التّنمية المستدامة، باعتبارها القضيّة المركزيّة لتحسّين نوعيّة الحياة للسّكّان وتتضمّن العدالة الاجتماعيّة على درجة من الإنصاف والشّموليّة في توزّع الموارد، والفرص المتاحة، واتّخاذ القرارات. ويشمل توفير فرص مماثلة من عمالة وخدمات اجتماعيّة، بما في ذلك التّعليم والصّحّة والعدالة، داخل المجتمع المحلّيّ أو على المستوى الدّوليّ، وتتعلّق بالعدالة الاجتماعيّة بعض المؤشّرات لتقيم التّقدّم المحرز في كلّ منها للوصول إلى قياس التّقدّم المتحقّق في مؤشّرات الجانب الاجتماعيّ.

2-1- **الحدّ من الفقر:** ويمثّل عدد الأفراد الّذين يعيشون على خطّ الفقر أما بالنّسبة للبلدان النّامية فإنّ هذا المؤشّر مركّب من ثلاثة أبعاد وهي حياة طويلة وصحّيّة (وتقاس بنسبة مئويّة من النّاس الّذين لم يبلغوا سنّ الأربعين) والمعرفة، وتوفّر الوسائل الاقتصاديّة (يقاس بنسبة مئويّة من النّاس الّذين لا يمكنهم الانتفاع بالخدمات الصّحّيّة والمياه المأمونة، ونسبة الأطفال دون الخامسة الّذين يعانون من وزن ناقص بدرجة معتدلة أو شديدة)، ويعدّ تخفيض معدّل الفقر من اهم مؤشّرات تحقيق الاستدامة في البدان المتقدّمة والنّامية على حدّ سواء.

2-2- **معدّل الجريمة:** يكون لمعدّل الجريمة المرتفع أثر سلبيّ كبير جداً على التّنمية المستدامة، وتقوّض ظاهرة الجريمة الكرامة الإنسانيّة، وتخلق مناخاً من الخوف يضعف نوعيّة الحياة، ويمكن أيضاً أن تستخدم المؤشّر كمقياس لاحترام سيادة القانون[1].

2-3- **معدّل البطالة:** وهو نسبة الأشخاص العاطلين عن العمل إلى مجموع القوى العاملة، يبيّن المؤشّر جميع أفراد القوّة العاملة غير الموظّفين أو العاملين المستقلّين كنسبة من القوّة العاملة.

2-4- **تعزيز التّعليم والوعي العامّ والتّدريب** ويقاس من خلال:

- معدّل الإلمام بالقراءة والكتابة بين البالغين.
- المعدّل الإجمالي للالتحاق بالمدارس الثّانويّة.

2-5- **حماية صحّة الإنسان وتعزيزها**[2]: ترتبط الصّحّة ارتباطاً وثيقاً بتحقيق التّنمية المستدامة من خلال الحصول على الخدمات الصّحّيّة والسّيطرة على الأمراض وتأمّين تغذية سليمة للسّكّان

ويتضمّن قياس الجانب الصّحّيّ عدّة مؤشّرات أهمّها: متوسّط العمر المتوقّع عند الولادة، وعدد السّكّان الّذين لا يحصلون على مياه نظيفة والخدمات الصّحّيّة.

3- المؤشّرات البيئية: Environmental indicators*

تعتبر المؤشّرات البيئية جزءاً لا يتجزّأ من مؤشّرات التّنمية المستدامة، وتكتسب أهمّيّة خاصّة في كونها تحقّق أهداف التّنمية المستدامة عن طريق مراقبة الوضع القائم ورصد التّغيّرات الّتي تحدث على البيئة والموارد الطّبيعيّة سواء كانت إيجابية أو سلبيّة، كما أنّها تقيس مدى تحقّق الهدف. تأتي المؤشّرات البيئية كجزء من مؤشّرات التّنمية المستدامة في معظم المراجع الّتي تقوم بإعداد المؤشّرات البيئية، ويلاحظ وجود ارتباط قوّي بين المؤشّرات البيئية ومؤشّرات التّنمية المستدامة الأخرى؛ حيث أنّ العوامل الأخرى مثل النّموّ السّكّاني والصّحّة وغيرها تؤثّر بشكل مباشر أو غير مباشر على البيئة؛ فعلى سبيل المثال مؤشّر النّموّ السّكّاني أحد المؤشّرات القياديّة الّتي تؤدّي إلى الضّغط على البيئة[1]، والّتي تؤدّي إلى حدوث تغيّرات على البيئة الأمر الّذي يؤدّي إلى حدوث حالة جديدة للبيئة ومن مؤشّرات الجانب البيئي:

3-1- نصيب الفرد من الأراضي الزّراعيّة:

ويتضمّن هذا المؤشّر قياس نصيب الفرد من الأراضي الزّراعيّة الصّالحة للزّراعة، وكذلك نصيب الفرد من الأراضي المتاحة للإنتاج الزّراعيّ. وإنّ الزّراعة لها دور كبير في تحقيق التّنمية المستدامة لما توفّره من غذاء للسّكّان إضافة إلى فرص العمل وبهذا فإنّها تعد المحرّك للنّموّ الاقتصاديّ خاصّة وإنّها من الممكن أن تساهم في تخفيف حدّة الفقر والبطالة.

3-2- التّغيّر في مساحات الغابات والأراضي

يبيّن هذا المؤشّر نسبة التّغيّر في مساحة الأراضي الخضراء إلى مساحة البلد الإجمالية فإذا كانت نسبة هذا المؤشّر مرتفعة دلّ على إمكانيّة زيادة الإنتاج الزّراعيّ أمّا العكس فإنّه يشير إلى توسّع التّصحّر وزحفه إلى الأراضي الخضراء.

3-3- التّصحّر:

يقيس الأراضي المصابة بالتّصحّر ونسبتها إلى المساحة الإجمالية للبلد ويعدّ تقليص مساحات الأراضي الصّحراويّة من شروط تحقيق التّنمية المستدامة.

4- المؤشّرات المؤسسية: Institutional indicators

تمثل الابتكارات التّكنولوجيّة، الّتي غالباً ما تقف وراءها الحكومات، القوّة الدّافعة للنّموّ الصّناعيّ، وهي تساعد على رفع مستويات المعيشة، مثال البحث والتّطوير، والمقالات المنشورة في المجلّات العلميّة والتّقنيّة، وصادرات التّكنولوجيا المتقدّمة، وبراءات الاختراع والعلامات التّجاريّة وتعكس مايلي:

4-1- الحصول على المعلومات

يقيس هذا المؤشّر مدى قدرة الأفراد في الحصول على المعلومات والبيانات الرقمية والتقليدية المتاحة لهم، وسرعة الحصول على تلك البيانات ووجود تطبيقات رقمية لمعالجة هذه البيانات بالإضافة إلى إمكانية ربط نتائج تحليل هذه البيانات بتطوير واقع الخدمات والإنتاج.

4-2- عدد العلماء والمهندسين في مجال البحث العلميّ

وهو قياس أعداد العلماء والمهندسين في مجال البحث والتّطوير لكلّ مليون شخص .

4-3- الإنفاق على البحث والتّطوير

ويمثّل حجم الإنفاق الماليّ على البحث والتّطوير كنسبة مئويّة من النّاتج المحلّيّ الإجمالي، ويعتبر الاستثمار في البحث التّطوير من أهمّ محفزات النّموّ الاقتصاديّ المستدام وترشيد القرارات الاستراتيجيّة ويعتبر المتوسّط العالميّ لدوّل المتقدّمة اقتصاديّا كنسبة من إجمالي الدّخل القوميّ 2.5 في المائة، والبحث والتّطوير لا يقتصر على الجانب التّقنيّ بل يشمل القضايا السّياسيّة والاجتماعيّة والاقتصاديّة.